قرار لجنة الفصل النهائي

رقم القضية	رقم القرار	تاريخ صدور القرار
٢٧/١٠٧	١٣٤ /ل / د١/٢٠٠٧م لعام ١٤٢٨هـ	١٤٢٨/٧/٧هـ ٢٠٠٧/٧/٢١م
نوع الدعوى	**التصنيف**	**سبب النهائية**
مدنية	اختفاء أسهم من محفظة العميل	فوات مواعيد الاستئناف

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أنَّ المدعي ..... تقدم إلى اللجنة بلائحة دعوى مبيناً فيها وقائع القضية بقوله: "أرفع إليكم شكواي الصادرة ضد شركة ..... والتي تتلخص في النقاط التالية: (١) في تاريخ ٢٠٠٥/٨/١٧م تم خصم من محفظتي رقم (.....) مبلغاً وقدره (٤٢٤٩٨٢ ريال). (٢) في تاريخ ٢٠٠٦/١/٢ تم اختفاء ٣٠٠٠ سهم من شركة (أ) من محفظتي. (٣) منذ خمسة أشهر تم تجميد رصيدي الافتتاحي الذي يبلغ (٣٧٦٢٧٤٢ ريالاً) حتى الآن. ونلتمس منكم النظر في الموضوع وسرعة معالجته علماً بأني منذ خمسة أشهر وأنا أحاول حل الموضوع مع المسؤولين في الشركة المدعى عليها ولكن دون جدوى"، وختم مذكرته بتحديد طلباته بقوله: "(١) إعادة مبلغ ٤٢٤٩٨٢ أربعمائة وأربع وعشرين ألف وتسعمائة واثنين وثمانين ريالاً. (٢) إعادة عدد ثلاثة آلاف سهم من شركة (أ) التي اختفت من محفظتي. (٣) ترجيع الحساب المجمد في محفظتي مبلغ ٣٧٦٢٧٤٢ ريالاً"، ثم عدّل المدعي لائحته لاحقاً بقوله: " أولاً: في تاريخ ١٧-٨-٢٠٠٥م تم فقدان مبلغ (٤٢٤٩٨٢ ريالاً) من محفظتي رقم (.....)، وعندما قمتُ بمراجعة الشركة المدعى عليها جاء جوابهم أنه يوجد خطأ في نظام البنك و لم أقتنع بالجواب وراجعتهم مرة أخرى وجاء جواب ثانٍ وهو أنني قمتُ بشراء أسهم وبيعها في تاريخ ١٦-٨-٢٠٠٥م و لم يتم خصمها إلا في اليوم التالي الموافق ١٧-٨-٢٠٠٥م وقاموا بإرسال كشف لي، ولكن هذا الكشف لا يوضح لا زيادة أسهم ولا زيادة مبلغ في محفظتي وقالوا هذا جوابنا النهائي. ثانياً: كان يوجد في محفظتي رقم (.....) عدد (٢٠٠٠ سهم) من شركة (.....) وقمتُ بشراء عدد (١٠٠٠ سهم) من شركة (.....) فأصبح إجمالي العدد (٣٠٠٠ سهم) من شركة (.....) وتم بقاء هذه الأسهم في محفظتي من تاريخ ٦-١٢-٢٠٠٥م إلى تاريخ ١-١-٢٠٠٦م وحاولتُ بيعها في تاريخ ١-١-٢٠٠٦م و لم يتم لي ذلك إلى أن تم اختفاء (٣٠٠٠سهم) جميعها من محفظتي، وعندما قمتُ بمراجعة الوسيط المدعى عليه قال لي المسؤول إن هذه الأسهم جميعها قد تم تحويلها إلى محفظتك عن طريق الخطأ وليس لديك أسهم في هذه الشركة كما زعمت وحاولت أن يعطيني جواب أكثر إقناعاً ولكن لم يتم ذلك وباءت محاولتي بالفشل. ثالثاً: يوجد رصيد مجمد من تاريخ ١-٨-٢٠٠٥م إلى تاريخ ٣١-١٢-٢٠٠٥م يبلغ (٣٧٦٢٧٤٢ ريال) وتم

اختفاءه وجاء بدلاً منه مبلغ آخر يبلغ (٩٥٢٣٦ ريالاً) كيف حدث هذا التغير؟ وأين ذهب الرصيد السابق وحل محله الرصيد الحالي؟ وحاولت أن أجد جواباً مقنعاً من إدارة الشركة ولكن دون جدوى".

وعقدت اللجنة جلسة لنظر الدعوى سألت فيها اللجنة ما طلبات المدعي النهائية؟ فحددها المدعي بالمبالغ التي بلغت (٥٤٤٠٢٢٤) خمسة ملايين وأربعمائة وأربعين ألفاً ومائتين وأربعة وعشرين ريالاً، وذكر أنَّ هذا يمثل إجمالي المبالغ المطلوبة في دعواه، وبسؤال وكيل المدعى عليه ما رده على دعوى المدعي؟ أجاب بأنَّ قضية تجميد الحساب لم يسبق أن أثارها المدعي أمام إدارة المتابعة والتنفيذ في هيئة السوق المالية ولذا يطلب أن يتخذ إجراءاته حيالها، وأما بالنسبة إلى اختلاف كشف الحساب فإنه عند استخراج كل كشف حساب يتغير حسب قيمة الأسهم لحظة طلب الكشف والرصيد النقدي، وبالتالي قيمة المحفظة الإجمالية حتى طلب هذا الكشف، وتمسُّك المدعي بكشفين في تاريخ واحد مختلفي القيمة فإنَّ ذلك مرجعه هو تفاوت أوقات هذين الكشفين ويتضح ذلك من شرحه عليها الأول في الساعة التاسعة صباحاً والآخر في الساعة السادسة مساءً وليست العبرة بهذه الكشوف بل العبرة بكشف الحساب الاستثماري المربوط بالمحفظة الذي تظهر عليه القيود الدائنة والمدينة في التاريخ المذكور، وأما بالنسبة إلى الـــ (٣٠٠٠ سهم) في شركة (أ) فإنها قد أضيفت إلى محفظة المدعي عن طريق النظام وليس للمدعي حقٌّ فيها، ولم تظهر بعد ذلك بسبب الإجراء التصحيحي الذي تم اتخاذه على المحفظة، وعلى المدعي تقديم إثبات على شرائه هذه الأسهم. وبسؤاله عما ادعاه المدعي من تجميد الحساب؟ أجاب بأنَّ الحساب لم يجمد، والدليل المستندات التي قدّمها العميل التي تظهر قيامة في تواريخ مختلفة بعمليات عديدة، وفي المرفقات ما يبين وجود عمليات في شهر أغسطس، وكذلك عمليات في شهر أكتوبر، ونوفمبر، وديسمبر، حسب ما يظهر من الكشوف التي قدمها المدعي، وقد عقب المدعي بأنَّ الحساب مجمد فكيف يتغير! وأنَّ لديه حساباً نقدياً يمكن تغطية عمليات الشراء منه. وعند سؤال وكيل المصرف المدعى عليه عن مبالغ أسهم (١٠٠٠ سهم .....) ، و(١٠٠٠ سهم شركة (.....)) ، و(١٠٠٠ سهم شركة (.....))؟ قدّم مستخرجاً من كشف حساب يبين إيداعها في حساب المدعي الاستثماري، وقد طلبت منه اللجنة تقديم صورة من كشف المحفظة من يوم ١٦إلى ٢٠٠٥/٨/١٩م.

ووردت اللجنةَ مذكرةٌ من المدعى عليه مرفقاً بها كشف حساب عمليات المدعي خلال الفترة من ٢٠٠٥/٨/١٦م حتى ٢٠٠٥/٨/١٩م، وقد أظهر الكشف أنَّ الحساب النقدي في محفظة المدعي في ٢٠٠٥/٨/١٦م بلغ في بداية تعاملاته (٣.١٨٦.٢٥١/٨٣ ريالاً)، وقام المدعي في ذلك اليوم بـــ(١١) أحد عشر عملية شراء، وعملية بيع واحدة، فأصبح رصيده النقدي في نهاية تعاملاته في ذلك اليوم مبلغاً قدره (٢.٦٤٥.٣٢٨/١٢ ريالاً)، وفي يوم ٢٠٠٥/٨/١٧م قام المدعي بخمس عمليات بيع، فأصبح رصيده مع نهاية التداول مبلغاً قدره (٣.٣٧٠.٦٧٨/١٢ ريالاً)، وفي يوم ٢٠٠٥/٨/١٨م قام المدعي بخمس عمليات بيع، فأصبح رصيده مع نهاية تداول ذلك اليوم مبلغاً قدره (٤.٦٣٤.٣٣٥/٢٧ ريالاً).

ووردت اللجنةَ مذكرةٌ من المدعي أرفق بها عدداً من الكشوف للعمليات التي قام بها في محفظته رقم (....) من ٢٠٠٥/٤/٢٥م إلى ٢٠٠٥/٦/٢م، ومن ٢٠٠٥/٨/٢١م إلى ٢٠٠٥/٨/٢٧م، ومن ٢٠٠٥/١٢/٢٨ إلى ٢٠٠٦/١/٣م، وكشفاً لحساب الأسهم بتاريخ ٢٠٠٦/١/١م يُظهر وجود أسهم شركة (.....) عددها (٣٠٠٠ سهم)، وكشفاً لحساب الأسهم بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢م لا يوجد فيه أسهم شركة (.....) في محفظة المدعي، وقد أظهرت هذه الكشوف أن المدعي اشترى في ٢٠٠٥/٤/٢٦م (١٠٠٠ سهم) في شركة (.....) ، ثم اشترى في ٢٠٠٥/٤/٢٧م (١٠٠٠ سهم) في شركة (.....) ، وفي ٢٠٠٥/٥/٧م قام ببيع (١٠٠٠ سهم) في شركة (أ) ، وفي ٢٠٠٥/٥/٩م قام ببيع (١٠٠٠ سهم) في شركة (.....) ، واشترى في ٢٠٠٥/٥/٣٠م (١٠٠٠ سهم) في شركة (.....) ، وفي ٢٠٠٥/٨/٢٢م قام ببيع (١٠٠٠ سهم) في شركة (.....) ، كما ألحق بتاريخ ١٤٢٨/٣/٩هـ صوراً من عدداً من الكشوف للعمليات التي قام بها في محفظته رقم (.....) من تاريخ ٢٠٠٦/١/١م إلى ٢٠٠٦/١/٣م، وكشفاً لحساب الأسهم بتاريخ ٢٠٠٦/١/١م يُظهر وجود أسهم شركة (.....) بعدد (٣٠٠٠ سهم)، وكشفاً لحساب الأسهم في محفظة المدعي بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢م لا يوجد فيه أسهم شركة (.....)، كما أرفق بتاريخ ١٤٢٨/٣/١٧هـ صورة لكشف العمليات التي قام بها في محفظته رقم (.....) من تاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٤م إلى ٢٠٠٥/٩/٦م، وظهر من هذا الكشف أنَّ المدعي اشترى (٥٠٠ سهم) من أسهم شركة (.....) بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٩م، وباعها في ٢٠٠٦/٨/٣٠م.

وقد ورد جواب المدعي عليه الذي جاء فيه أنَّ كشف الحساب الاستثماري المقدم من العميل المدعي هو كشف غير مكتمل، كما أنَّ كشف حساب الأسهم الذي يظهر (٣٠٠٠) سهم بشركة (.....) بتاريخ ٢٠٠٦/١/١م قد تم تعديله بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢م، لأنَّ هذه الأسهم لا تخص العميل، وأنَّ رصيد أسهم المدعي في شركة (.....) من تاريخ ٢٠٠٦/٨/٣٠م هو (صفر) حيث لا يوجد تداول لهذا السهم من قبل المدعي بعد هذا التاريخ. وأرفق كشف حساب المدعي الاستثماري بتاريخ ٢٠٠٦/١/١م و٢٠٠٦/١/٢م ويظهر من خلاله عدم وجود أي عمليات بيع أو شراء تخص أسهم شركة (.....).

وعقدت اللجنة جلسة لنظر الدعوى سألت فيها المدعي هل تم تجميد محفظته؟ فأجاب بالنفي وإنما الذي ظهر مجمداً هو الرصيد الافتتاحي. وبسؤال المدعي هل لديه ما يضيفه؟ قدم مذكرة جوابية على ما سبق تزويده به من كشوفات قدمها المدعى عليه عن طريق اللجنة، وتم تزويد وكيل المدعى عليه بنسخة من هذه المذكرة وطلب جوابه عنها، وعما أثير هذه الجلسة، ومددت اللجنة المهلة الممنوحة له إلى أسبوعين من تاريخ هذا الجلسة وتُعد مهلة نهائية.

وتقدّم المدعى عليه بالمذكرة التي أرفق بها كشفاً لعمليات محفظة المدعي في ١٦-١٧-٢٠٠٥/٨/١٨م، كما أرفق كشفاً يوضح حساب محفظة المدعي الافتتاحي ليوم ٢٠٠٥/٨/١٧م وأظهر أنَّ حسابه عند افتتاح تعاملاته في ذلك اليوم يوجد به مبلغ قدره (٢.٦٤٥.٣٢٨/١٥ ريالا).

وأرسلت اللجنة إلى تداول الخطاب طالبةً كشفاً لعمليات المدعي خلال الفترة من ١٦-٢٠٠٥/٨/١٨م وللاستفسار عن شراء المدعي لأسهم شركة (أ) وعن بيعه لها، فورد اللجنةَ خطابُ تداول مرفقاً به سجل حركات المستثمر من تاريخ ٢٠٠٥/٨/١٦م حتى ٢٠٠٥/٨/١٨م، وسجل حركات المستثمر في شركة (أ) من تاريخ ٢٠٠٥/٤/٢٥م حتى ٢٠٠٦/١/٥م، وقد بين سجل حركة المستثمر على شركة (أ) خلال الفترة من ٢٠٠٥/٤/٢٥م حتى ٢٠٠٦/١/٥م أنه اشترى في ٢٠٠٥/٤/٢٦م (١٠٠٠ سهم)، ثم اشترى في ٢٠٠٥/٤/٢٧م (١٠٠٠ سهم)، وفي ٢٠٠٥/٥/٧م قام ببيع (١٠٠٠ سهم)، وفي ٢٠٠٥/٥/٩م قام ببيع (١٠٠٠ سهم)، واشترى في ٢٠٠٥/٥/٣٠م (١٠٠٠ سهم)، وفي ٢٠٠٥/٨/٢٢م قام ببيع (١٠٠٠ سهم)، واشترى في ٢٠٠٥/٨/٢٩م (٥٠٠ سهم)، وفي٢٠٠٥/٨/٣٠م قام ببيع (٥٠٠ سهم). وبذلك اختتمت أقوال الطرفين وتم حجز القضية تمهيداً لإصدار قرار فيها.

الأسباب

حيث إنَّ موضوع الدعوى خلاف بين مستثمر ووسيط في السوق المالية حول اختفاء أسهم، ومبلغ مالي من محفظة المستثمر الاستثمارية، فإنَّ هذا النزاع يُعد من النزاعات الداخلة في اختصاص اللجنة بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم م/٣٠ والتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ.

ومن حيث الموضوع، فبعد النظر في الأوراق المقدمة من طرفي النزاع ودراستها وتأملها، وبعد سماع أقوالهما، وبعد النظر في خطاب تداول ثبت للجنة بموجب كشف حساب عمليات المدعي خلال الفترة من ٢٠٠٥/٨/١٦م حتى ٢٠٠٥/٨/١٨م، وبموجب كشف محفظة المدعي ليوم ٢٠٠٥/٨/١٧م والذي ظهر فيه أنَّ المدعى عليه لم يحسم من رصيد المدعي أي مبلغ حيث أظهر الكشف إيداع ثمن جميع صفقات البيع التي قام بها المدعي، كما أكد ذلك كشف محفظة المدعي الذي أظهر الرصيد الافتتاحي لعمليات المدعي ليوم ٢٠٠٥/٨/١٧م بمبلغ قدره (٢.٦٤٥.٣٢٨/١٥ ريالا)، كما ثبت للجنة بموجب سجل حركة المستثمر على شركة (.....) خلال الفترة من ٢٠٠٥/٤/٢٥م حتى ٢٠٠٦/١/٥م المرفق بخطاب تداول سابق الذكر، وبموجب كشوف عمليات محفظة المدعي التي قدمها المدعي إلى اللجنة أنَّ المدعي قد باع آخر سهم يملكه في شركة (.....) في ٢٠٠٥/٨/٣٠م، وبعد هذا التاريخ حتى ٢٠٠٦/١/٥م لم يمتلك المدعي أي سهم في شركة (.....) ، كما ثبت للجنة بعد إطلاعها على الكشوف المقدمة من المدعي عدم صحة ما ذكره المدعي من تجميد رصيد الحساب النقدي لمحفظته وقدره (٣,٧٦٢,٧٤٢) ريالاً، لأنَّ الرصيد الافتتاحي للمحفظة يتغير عند طباعة الكشف مرة أخرى بحسب تغير الرصيد النقدي في المحفظة المترتب على عمليات تداول الأسهم بيعاً وشراءً، فعند طباعة كشف لأيام متعددة فإنه يظهر على الكشف الحساب النقدي لأول يوم من الأيام التي طلب فيها الكشف، وإذا طُلب كشف آخر لنفس المحفظة ليوم أخر فإن الرصيد الافتتاحي سيتغير، ولإقرار المدعي بأن رصيد محفظته لم يجمد، ولأن كشوف حساب الأسهم التي قدمها المدعي وتظهر فيها شركة (أ) في محفظة المدعي بعد ٢٠٠٥/٨/٣٠م قد تبين خطأ نظام المدعى عليه في إظهارها.

أما كشوفات حساب الأسهم التي قدمها المدعي ليوم ٢٠٠٥/٨/١٧م وظهر فيها نقص رصيد الحساب الاستثماري، فالكشف الأول كُتب عليه المدعي أن الرصيد المذكور فيه كان في الساعة التاسعة صباحاً، وهذا قبل تداولات ذلك اليوم، وهو لا يعطي الرصيد الحقيقي للحساب الافتتاحي في بداية تداول ذلك اليوم الذي يبدأ في الساعة التاسعة والنصف، لاحتمال عدم استقطاع المصرف لمبالغ عمليات شراء سابقة، وهذا ما وضحه كشف العمليات الذي ظهر فيه الحساب الافتتاحي لبداية تعاملات المدعي في ذلك اليوم حيث بلغ الحساب الاستثماري (٢.٦٤٥.٣٢٨/١٥ ريالا)، وهذا المبلغ يقلُّ عن الكشف محل النزاع بمبلغ (٤٦٣.١٨٧/٣٤ ريالاً).

وبما أنه لم يثبت للجنة أن المدعى عليه ارتكب أي مخالفة من المخالفات التي ذكرها المدعي، وبما أنَّ الأصل براءة الذمة حتى يأتي ما ينقلها عن هذا الأصل، وبما أنه لم يثبت وجود ما يشغل ذمة المدعى عليه بما يدعيه المدعي.

منطوق الحكم

رفض طلبات المدعي.